



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استراتيجيات البراغمية والمواجهة قراءة موجزة في السلوك السياسي للنظامين العراقي (السابق) والإيراني

حميد رضا الإبراهيمي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

استراتيجيات البراغمة والمواجهة قراءة موجزة في السلوك السياسي للنظامين العراقي (السابق) والإيراني

حميد رضا الإبراهيمي *

تمهيد

مر العراق بأفضل مراحل في تأريخه المعاصر من حيث الاستقرار السياسي والثبات الاقتصادي ومضاعفة اقتناده الوطني، وذلك كان من عام 1975 إلى عام 1980، وهذه المرحلة تبلورت في العملية البراغمة للبناء السياسي العراقي، والتعامل مع إيران في حل النزاعات ولاسيما بعد قبوله اتفاقية 1975 الخاصة بشط العرب، استطاعت الدولة العراقية أن تحل النزاع مع إيران من جهة، وأن تفكك العلاقة بين إيران والكرد بشمال العراق من جهة أخرى؛ وبالتالي استرجعت الحكومة المركزية قسماً كبيراً من القدرة العسكرية والاقتصادية التي كانت قد استنزفت في صراعات شماله، فضلاً عن تركيزها العالي على التنمية الوطنية.

ولكن ماذا حصل لتتبدل تلك السنوات الخمس الذهبية إلى أربع عقود عجاف؟ وكيف لم تستطع الحكومة العراقية أن تعيد إنتاج تلك البراغمة التي اتبعتها في منتصف السبعينيات في أزمتي إيران والكويت، وبات تعاطيها مع العالم لا سيما جارحاً الشرقية أضعف مما كان عليه، بل وعملياً لم تستطع حتى الحفاظ على وجودها الميداني على الأراضي العراقية فسقطت على يد القوات الأميركية بأقل تكلفة ممكنة.

التوجهات السياسية للنظام العراقي السابق بالمقارنة مع إيران

وبشكل مختصر يجب التنويه إلى نقطة مهمة: وهي أن الفكر الطاغوي لدى أغلب دول الشرق الأوسط هو إما أن يكون «أمنياً براغماتياً» وإما «عسكرياً محضاً»، وثمره هذين الفكرين هي الاستبداد والفضاء المغلق للحريات، ولكن على المدى البعيد سوف يؤدي هذان النوعان من التفكير إلى نتائج مختلفة جداً في مجال الدبلوماسية والتنمية الداخلية.

* مختص بشؤون الشرق الأوسط وحقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى فإن التفكير الأمني يحمل في طياته الأولوية في حل المشاكل، أما التفكير العسكري تكون الأولوية فيه هي استخدام الحل الصعب حتى لو لم يؤدي إلى حل المشكلة، وهذا التفكير مبني على أساس اصالة العنف، ويعتمد فقط على استخدام الحلول الصعبة للتعامل مع جميع التهديدات داخليا وخارجيا، بينما في التفكير الأمني الذي في الغالب لا يعير اهتماما للحرية والديمقراطية، إلا ان الأولوية فيه هي حل المشاكل الداخلية والخارجية، ومن الممكن تبني مجموعة حلول متعددة الأوجه للتعامل مع الأزمات حسب الظروف، ففي الحكومات التي تهتم بالأمن تُستخدم مجموعة واسعة من الخيارات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية؛ لتعزيز الأهداف المحلية والدولية، ولا تقتصر على التعامل العسكري الصرف.

وإذا ما أردنا إجراء مقارنة تطبيقية بين إيران والعراق في استخدام الخيارات الأخيرة في السيطرة على الأزمات الداخلية والخارجية، فلا بد من الاذعان بأن كلا الطرفين لم يكونا يرغبان باستخدام الخيارات المعقولة في السيطرة على الأزمات إبان اوائل الثمانينيات.

ففي العراق أقدم صدام حسين على اغتيال البكر وقمع الخط المخالف له من قيادات حزب البعث بطريقة إجرامية محيرة، في حادثة قاعة الخلد الشهيرة، وعلى الصعيد الخارجي فقد تخلى عن كل التجارب المتعلقة بالاتفاق مع إيران، والتوهم بأنهم القوة العسكرية الإيرانية في فترة ما بعد الثورة، لاجئا إلى الخيار العسكري لحل المشاكل مع طهران.

من الجانب الآخر وفي الوضع المتببس الذي يرافق حقب ما بعد الثورات، قامت الحكومة الإيرانية، وفي سعيها إلى تطهير الدولة ممن قد يشكلون خطرا على الثورة، بغرلة وتنحية القوة الدبلوماسية والعسكرية والأمنية لنظام «الشاه» بالكامل، مما أدى إلى إحداث ضعف في القدرة التفاوضية لإيران، في ظل توارى عدد من الشخصيات التكنوقراط من القوميين في الحكومة المؤقتة، الأمر الذي حكّم الروح الثورية القتالية في إدارة الحرب.

لكن مسار التطورات هذا استمر ليوافقه تحديات أخرى، فقد التزم كلا الجانبين بنهج أمني صارم محلياً، ولكن على الصعيد الدولي وعلى الرغم من ازدياد الفاصل مع بداية الحرب، إلا ان العراق ادرك ضرورة اللجوء الى الدبلوماسية ومضاعفة الجهود فيها بدلا من العسكرة، والعنصر الذي سهّل عملية دخول العراق الى مرحلة دبلوماسية جديدة هو ابتعاد ايران عن المشهد الدبلوماسي، والتأكيد على الحل العسكري لأزمتهام مع العراق في ظل الروح الثورية التي هيمنت على المشهد،

في غضون ذلك استعاد العراق علاقته المعلقة مع الولايات المتحدة، وتمكن من استدامة توريد الأسلحة الأوروبية لإعادة هيكلة البنى التحتية العسكرية على نطاق واسع، فضلاً عن إقامة علاقات استخباراتية واسعة مع واشنطن حول الموقف العسكري الإيراني بخصوص الفاو، وقد تم تعبئة جميع القوى العربية تقريباً ضد إيران باستثناء ليبيا وسوريا، وفي الوقت نفسه أقام العراق علاقة حميمة ووثيقة جداً مع الجبهة الشرقية ولاسيما الاتحاد السوفيتي، لدرجة أن تركيبة الجيش العراقي كانت فريدة من نوعها.

في الوقت نفسه كانوا يستخدمون الطائرات المتطورة مثل ميراج الفرنسية وميك 29 في سلاحهم الجوي، بينما كانت إيران المنهكة تواجه سلاح الجو العراقي بشكل غير متكافئ، في غضون ذلك اعطى صدام صلاحيات واسعة لجل قاداته ومن جملتهم فاضل البراك، ليتمكن من السيطرة الكاملة على محيطه الداخلي، لتجنب اي مشاكل امنية داخلية اثناء الحرب، ولاسيما بعد حادثة اغتياله في الدجيل.

دبلوماسياً أيضاً شن العراق عملية واسعة النطاق في واشنطن؛ لبيدل السفير العراقي نزار حمدون والمبعوث العراقي لدى الأمم المتحدة رياض القيسي جهوداً واسعة النطاق لتلاقح الرؤى بين الرأي العام العالمي ومطالبات بغداد لإنهاء الحرب.

وكل هذه المساعي البراغمة العراقية على شتى الصعد في السنوات الست الأخيرة من الحرب وضعت طهران تحت ضغوطات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، وآلت الأمور الى أن تقبل طهران بالقرار 598 وإنهاء الحرب، وهنا تستعمل ورقة البراغمة للمكاسب الداخلية والخارجية.

اما طهران فقد باتت لأول مرة تحت تلك الظروف تواجه حقائق ميدانية جديدة تجبرها على قبول بعض الاعراف الدولية، لتتحرك رويدا على الصعيد الداخلي للإذعان بالتعددية النسبية السياسية، لذا استأنفت علاقاتها تدريجياً بأوروبا والمؤسسات المالية الدولية من اجل البدء بفترة استعادة القدرة والمبادرة في الحرب، في حين كانت تشهد جواً ثقافياً وسياسياً أكثر انفتاحاً من العراق، يتم فيه تقليل قيود وآثار الحرب، وفي المقابل فإن العراق كان متخلفاً عن كل الإنجازات البراغمة التي تحققت في العقد الماضي.

أما العراق فبعد انتهاء الحرب مباشرة ودون التعلم من تجربة الصراع الكردي في عقد

السبعينيات، اقدم على التحشيد صوب المحافظات الشمالية، فقتل وشرذ عشرات الآلاف من المواطنين الكرد بمحاثة الانفال، لتصبح معظم الأراضي الكردية تحت سيطرة نظام صدام، وعلى الرغم من ان السيطرة تلك استمرت لفترة وجيزة، الا انها مزقت آخر خيوط الانتماء الكردي للعراق، وبقيت هذه الفجوة ليومنا هذا وربما ستبقى الى الابد، فبينما كان العراق يمتلك حلولاً وسطية مع القادة الكرد، فضل خيار الحرب معهم على الخيار الدبلوماسي، وبذلك قضى صدام تدريجياً على كل ما أسس له في السنوات السابقة.

لقد تعامل صدام مع الغرب باستعلاء ولم يتفاعل مع الرأي العام الغربي في قضايا عدة مثل اعدام الصحفي البريطاني الإيراني «فرزاد بازوفت»، فيما اعتبر نفسه الدائن المطلق لدول الخليج العربي ومخلصها، وانه عمقها الاستراتيجي، وكان ينتظر منهم أن يلبوا كل متطلباته الاقتصادية والامنية بدون قيد او شرط كونه حامي الأمة العربية وغيرها من الشعارات.

وفي الواقع فقد أصبح النظام الأمني والدبلوماسي العراقي ملازماً ومرادفاً لشخص لصدام، وفقدت المؤسسات العراقية خياراتها ووظيفتها عملياً، وفي خضم هذه التداعيات وموجة الديون الخارجية ودمار لنسيج العراق الاجتماعي، خسر خياراته العقلانية، فحاول حل مشاكله عسكرياً فقط، الا انه لم يدرك أن من الممكن الاتكاء على رأس حربية ولكن من غير ممكن الجلوس عليها، وكما اعتقد صدام أن العالم سيتعامل معه في قضية اجتياحه الكويت كما تعامل مع الاسد حينما دخل لبنان، في غياب الرادع الاقليمي، رافضاً كل الوساطات العربية من أجل حلحلة مشاكله مع الكويت ومساعدته في ايفاء الديون المتراكمة جراء الحروب، لأنه كان يتصور عملياً أن الكويت لقمة سائغة له، في حين ترسخت حماقة صدام بعيد احتلال الكويت، فاعتقد أنه يستطيع مقايضة الغرب بالكويت لتحقيق مطالبه، متجاهلاً حتى ردود الفعل السوفيتية، حتى وصل به المطاف بعد تحرير الكويت الى تدمير البنى التحتية التي حافظت على وحدة العراق والتي بناها بأهض الاثمان.

ولم يتعظ نظام صدام من الحقبة التي أعقبت سقوط الكويت، فبدلاً من التحرك نحو الحرية النسبية للمجتمع والعودة تدريجياً إلى المجتمع الدولي، وضع على جدول الأعمال قوانين شرعية صارمة لا تخلو من الحماقة، مثل: قطع يد السارق وما شاكلها من احكام، لاستعادة المجد الضائع من الشريعة نتيجة تكاتف القومية العربية ضده بعد اجتياح الكويت.

وفي الجبهة المقابلة كانت جمهورية إيران الإسلامية التي عملت على الرجوع الى الحاضنة

الدولية في ظل الانفتاح الثقافي، فيما فقد جهاز الأمن العراقي ثباته تدريجياً بعد أن نجح في السابق بضمان امن واستقرار النظام، إذ أطاح صدام بقائد الأمن الاول والأكثر تأثيراً فاضل البراك، خوفاً من التعاون او التواطؤ مع دول أجنبية، وأضعف مؤسساته الأمنية ليخلق شرخاً أمنياً كبيراً داخل الحكومة، ادى الى هروب العديد من القيادات البارزة والمؤثرة خارج البلاد مثل مدير الاستخبارات العسكرية وفيق السامرائي، ورئيس أركان الجيش السابق نزار الخزرجي، بل وحتى صهره المقرب والعقل المدبر للتصنيع العسكري حسين كامل الذي هرب خارجاً، فضلاً عن تسرب الكثير من المعلومات التي تخص التصنيع العسكري العراقي خارج البلاد تحت ظل تلك الفجوة.

حدثت هذه التطورات في وقت كانت فيه إيران تقدم برنامجاً لخفض التصعيد مع الغرب تكتيكياً وليس استراتيجياً، وبدأت في إعادة فتح فضائها الداخلي بمشروع سياسي أسمته «الإصلاح»، وعلى الرغم من أن هذه التطورات الخارجية والداخلية في إيران لم تكن مستدامة وتم متابعتها تكتيكياً، إلا أنها تمكنت من إعادة البلاد من خطر الهاوية التي أعقبت الحرب إلى استقرار كبير في أواخر التسعينيات.

وعلى الرغم من امتلاك ايران الثورة قوة وخبرة دبلوماسية تقل عن العراق في حينها، الا انها تمكنت من التفاوض بشأن برنامجها النووي على عدة مراحل وبطريقة ماراثونية، للوصول إلى اتفاقيات نسبية جنبتها مخاطر الحرب، بينما كان العراق على الرغم من التدمير الكامل لبرنامجها الكيميائي والصاروخي، موضع شك مرة أخرى ومصدر تشاؤم عالمي، وبالتالي فشل في كسر الإجماع العالمي ضده في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، والذي كان أيضاً بسبب سحب ملف السلاح العراقي من وزارة الخارجية والسيطرة عليه من قبل صدام نفسه، بقراراته التخبطية وغير المتوازنة.

ربما لم تكن نتيجة المناخ السياسي المحلي والعالمي لإيران في نهاية رئاسة أحمدني نجاد مختلفة كثيراً عن تلك التي كانت سائدة في العراق عام 2002، لكن إيران تمكنت من اجتياز هذه المرحلة بأمان بمساعدة روحاني.

مرونة النظام الإيراني في التحاور انقذته بمختلف المراحل، لأن الأولوية لديه كانت حل المشكلة وليس مجرد استخدام القوة والعنف المحض.